خاص

منتديات بحور المعارف

WWW.ELMA3ARIF.BA7R.ORG

مكتبة منتديات بحور المعارف

هذا الكتاب
مقدم من طرف منتديات بحور المعارف

- كتب دينية
- علوم القرآن
- علوم السنة النبوية
- تاريخ إسلامي
- موسوعات
- روايات عالمية
- أدب عربي
- كتب الشعر
- سياسة

- تاريخ
- اقتصاد
- إدارة
- فلسفة
- علم نفس
- شخصيات ومشاهير
- معالم وأماكن
- كتب علمية
- كتب الطب

- كتب المرأة
- كتب الطبخ
- كتب انجليزية
- كتب فرنسية
- كتب تربوية
- كتب ثقافية
- كتب أطفال
- إعلام آلي
- بحوث ورسائل جاهزة

للمزيد من الكتب والموسوعات الحصرية زوروا منتديات بحور المعارف وأحصلوا عليها مجانا

سياسة الطاقة الروسية
وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي

إعداد
نورهان الشيخ

ICFS
المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية

قضايا

محاولة لبلورة تطورات جارية

سلسلة شهرية تركز على مناقشة أهم القضايا المثارة المرتبطة بالمتغيرات الدولية أو الإقليمية المؤثرة على مصر مع طرح الرؤية العلمية الموضوعية للتطورات المتصلة بها.

المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح ـ (مركز تفكير) ـ تأسس عام ٢٠٠٤ للدراسة القضايا ذات الطابع الاستراتيجي والتى تتصل بالمتغيرات العالمية وإنعكاساتها المحلية والإقليمية.

رئيس مجلس الأمناء
أحمد فخر

مجلس الأمناء
إبراهيم كامل
إسماعيل الدفتار
قدرى حفني
منى مكرم عبيد

المدير التنفيذى
عادل سليمان

المشرف على التحرير
محمد عبد السلام

اسرة التحرير
شيريهان نشأت

التعريف بالكاتب:

د/نورهان الشيخ

- أستاذ مساعد العلوم السياسية، ومدير مركز الدراسات الأمريكية، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

تقـديم:

تكررت في السنوات الأخيرة عبارة هامة، لا تُشير فقط إلى تحول كبيـر فـي توجهـات روسيا الخارجية، وإنما إلى تطور هام في المستوى العالمي، فالعبارة تُقرر أنه ليس لدى روسـيا سياسة خارجية وإنما "سياسة طاقة"، وهى عبارة لا يجب أن تُفهم وفق نـصها، فلـدى روسـيا سياسة خارجية تُثير قضايا معقدة، منذ أن تولى "فلاديمير بوتين" رئاسة الدولة، ولـدى روسـيا أيضاً سياسة دفاعية تُثير إشكاليات أكثر تعقيداً، وضحت بشدة في الفترة الماضية، عندما ظهرت أزمة "الدرع الصاروخي" في أوروبا.

كان المقصود طوال الوقت، أن "عامل الطاقة" و"سياسة الطاقة" تُمثل عنصراً رئيـسياً فـي فهم التأثيرات الروسية والتوجهات الروسية، فقد أصبح لدى موسكو احتياطيات ماليـة ضـخمة تكونت خلال فترة ارتفاع أسعار النفط بدرجة مكنتها من حيازة موارد، حددت كثير مـن معـالم سياستها الخارجية، كما أنها استخدمت خطوط الغاز الممتدة إلى القارة الأوروبيـة كـأداة تـأثير أثارت العالم الغربي في فترات مختلفة، إضافة إلى سياسة الطاقة الخاصة بها، أصـبحت عـاملاً شديد التأثير في أسواق الطاقة ذاتها، بصرف النظر عن الدفاع والخارجية.

إن الدراسة التي يتم نشرها في هذا العدد تتسم بأهمية خاصة، فقد أصبحت قـضايا الطاقـة وأمنها وسياساتها من قضايا " السياسة العليا" على المستوى الدولي، ولاتوجد دراسـات عربيـة كافية تركز عليها، خاصة بالنسبة لدول مثل روسيا، كما أن الدراسة تتطرق إلى جوانب أساسـية تتعلق بالكيفية التي أدارت بها الدولة قطاع الطاقة داخلياً، والأهم سياسة الطاقة خارجياً، إضـافة إلى الانعكاسات الخاصة بذلك على وضع روسيا الدولي والتوازنات العالمية المرتبطـة بهـا، أو البعيدة عنها.

لكن تظل واحدة من عناصر الأهمية الخاصة للدراسة، تـرتبط بكاتبتهـا، وهـى الزميلـة الدكتورة "نورهان الشيخ"، أستاذ مساعد العلوم السياسية، بكليـة الاقتـصاد والعلـوم الـسياسية، وواحدة من الخبراء القلائل المتخصصين في الشئون الروسية، والتي تطرح رؤى متميزة حـول بناء (أو إعادة بناء) الدولة، ومحددات سياساتها الخارجية، وهو مجال لاتزال هناك حاجة لمزيد من الدراسات فيه، إذ أنه يمكن أن يلقى الضوء، أو يقدم الدروس، أو يتيح المقارنة، مع حـالات مختلفة في المنطقة العربية.

لقد راجت في المنطقة خلال فترات ماضية دراسات خاصة بالإتحاد السوفيتي، سواء كـان الأمر يتعلق بتاريخه أو سياساته، او علاقاته العربية، وهو مالم يحدث بـنفس الدرجـة بالنـسبة لروسيا الاتحادية، حتى وقت قريب، ومن يقدر له أن يتابع حجم البرامج البحثية الخاصة بروسيا في مراكز الدراسات الأمريكية على سبيل المثال، ربما يدرك أن هناك قـصوراً كبيـراً ينبغـي تداركه، في مراكز الدراسات العربية، وتُمثل هذه الدراسة خطوة في هذا الاتجاه.

أسرة التحريـر

أغسطس ٢٠٠٩

مقدمة

رغم أن مفهوم أمن الطاقة يعد من المفاهيم الحديثة نسبياً التي تم التركيز عليها واكتسبت أهمية ملحوظة خلال الأعوام القليلة الماضية، إلا أن سعى المجتمعات والدول إلى تأمين احتياجاتها من الطاقة أمراً ليس بحديث، وكانت محاولات السيطرة على مصادر الطاقة الدافع الأساسي لكثير من الصراعات في الماضي، وكانت أيضاً عاملاً للتقارب والتعاون فيما بين دول أخرى، بل واستخدم مصطلح أمن الطاقة على نحو مباشر خلال الحرب العالمية الأولى.

ومنذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية حقبة الحرب الباردة، حدث تحولاً جذرياً في مفهوم الأمن القومي والتهديدات المختلفة التي قد تواجهه. فقد ساد اتجاه عام في أدبيات الدراسات الإستراتيجية يميل إلى توسيع مفهوم الأمن القومي ليتضمن أبعاداً ليست عسكرية، إلا إنها لا تقل في أهميتها، ولا في درجة تهديدها للمصالح الوطنية عن تلك الأبعاد العسكرية. وفي هذا الإطار، ظهرت مجموعة من المفاهيم المرتبطة بمفهوم الأمن والتي تُعبر عن أحد هذه الأبعاد غير العسكرية، ومنها مفهوم الأمن البيئي، والأمن المائي، والأمن الاقتصادي، وأمن الطاقة. ويظل النفط والغاز الطبيعي متصدراً مصادر الطاقة المختلفة حالياً وفي المستقبل القريب، ودعامة أمن الطاقة لأى دولة.

ولاشك أن مفهوم أمن الطاقة يختلف دون شك في جوهره بين الدول المستوردة للنفط والغاز وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين والتي تسعى إلى الحصول على الطاقة بجودة عالية وبسعر أقل ومن مصادر مضمونة، والدول المصدرة وفي مقدمتها روسيا والتي تسعى إلى تأمين استمرار مصادر الطاقة تحت السيطرة المباشرة للدولة، وتأمين الارتفاع المستمر لأسعار النفط والغاز.

ويعتبر قطاع الطاقة دعامة أساسية للأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل، وأداة تأثير هامة من أدوات السياسة الخارجية الروسية بالنظر إلى الدور المحوري الذي تلعبه روسيا في سوق الطاقة العالمي.

ويضم قطاع الطاقة في روسيا كل من النفط والغاز الطبيعي والفحم، وتُعد روسيا من أغنى دول العالم من حيث مصادر الطاقة، فهى تمتلك سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، حيث قدر احتياطيها من النفط بحوالي ١٠ – ١٢% من الاحتياطي العالمي؛ كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي حيث قدر احتياطيها بحوالي ٣٥ % من الاحتياطي العالمي. الأمر الذي مكنها من أن تتقدم لتصبح أكبر منتج للنفط في العالم عام ٢٠٠٦، والدولة الأولى في العالم في تصدير الغاز والثانية في تصدير النفط ومشتقاته بعد أن كانت تحتل المرتبة الثانية كأكبر منتج ومصدر للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية، فروسيا تستأثر بنحو ٤٠% من إجمالي الصادرات العالمية من النفط، ويسهم النفط بنحو ١٣% من إجمالي الناتج المحلي الروسي؛ وتمثل صادرات قطاع الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) ما يزيد عن نصف الصادرات الروسية، وتسهم عائداته بأكثر من ٦٠ % من حصيلة روسيا من العملة الصعبة. كما تنتج روسيا حوالي ٤٠٠ مليون طن من الفحم سنوياً توجه أساساً للاستهلاك المحلي لا سيما في مجال الصناعة.

وتتناول هذه الدراسة سياسة روسيا في مجال الطاقة منذ تولي الـرئيس فلاديميـر بـوتين السلطة مطلع عام ٢٠٠٠، على الصعيدين الـداخلي والخـارجي، وأهـم أبعـاد هـذه الـسياسة وأهدافها، وانعكاساتها على التوازن الاستراتيجي العالمي.

أولاً: إدارة الدولة لقطاع الطاقة ودوره في إعادة بناء الدولة الروسية:

يعتبر قطاع الطاقة الدعامة الأساسية لنهوض الاقتصاد الروسي من كبوته، وعليه تُعقد الآمال في مزيد من النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي في المستقبل. فلا مستقبل حقيقي لروسيا دون تأمين حد أدنى لأسعار النفط العالمي توفر روسيا من خلاله عوائد تكفي لتطوير باقي قطاعات الانتاج وتحقق التحسن المنشود في مستوى دخل المواطن الروسي والارتقاء بالخدمات المختلفة المقدمة له من صحة وتعليم ومواصلات وغيرها. وتضمن به أيضاً استقلالية قرارها الخارجي وتطوير قدراتها الدفاعية وتحقيق قدرة على التأثير وممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولي والإقليمي.

فمنذ أواخر الثمانينيات وطوال التسعينيات من القرن الماضي، مرت روسيا بمرحلة من التدهور الحاد انهارت فيها مؤسسات الدولة واستشرى الفساد وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وتراجع الدور الروسي دولياً وإقليمياً إلى حد أفقد روسيا نفوذها حتى في منطقة كومنولث الدول المستقلة التي هى مجالها الحيوى وأكثر المناطق مساساً بأمنها القومي.

ونظراً لأهمية قطاع الطاقة وحيوية دوره في الاقتصاد الوطني فقد حرصت الحكومة الروسية في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والتحول إلى اقتصاد السوق على احتكار مقدرات هذا القطاع والتحكم في أسعاره سواء المحلية أو التصديرية. فرغم اتجاه الخصخصة السريع والمبالغ فيه في مختلف قطاعات الاقتصاد الروسي خلال حقبة التسعينيات ظلت الصناعات الخاصة بالطاقة تتميز باحتكار الشركات الحكومية التابعة للدولة وأبرزها "غاز بروم" في مجال الغاز الطبيعي، و"لوك أويل" النفطية.

وقد كانت عملية خصخصة قطاع الطاقة من أعقد حلقات عملية الخصخصة التي تمت في روسيا والتي أعلنها الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسين كتوجه أساسي له ولحكومته في خطابه في ٢٨ أكتوبر ١٩٩١، وبدأت في الدخول لحيز التنفيذ بصدور المرسوم الرئاسي بشأن "الأحكام الأساسية لبرنامج خصخصة المنشآت المملوكة للدولة والبلديات في الاتحاد الروسي" وذلك في ٢٩ ديسمبر ١٩٩١.

ويرجع ذلك إلى أهمية هذا القطاع الحيوي ليس فقط لما يدره من عوائد لخزينة الدولة والحكومة ولكونه دعامة أساسية لباقي الصناعات غير النفطية ولكن -وهو الأهم- لأهميته بالنسبة للمواطن الروسي البسيط الذي يعتمد اعتماداً كبيراً في حياته اليومية على إمدادات الطاقة بالنظر للمناخ الروسي قارس البرودة والذي يستحيل التوائم معه دون استهلاك كميات كبيرة من الطاقة تفوق قدرة المواطن الروسي على سداد قيمتها الفعلية غير المدعومة من جانب الدولة.

ومن ثم فقد ساد التخوف من أمرين؛ **أولهما:** أن تؤثر عملية الخصخصة على حجم الإنتاج من الطاقة ولو مرحلياً حيث انخفض حجم المستخرج من النفط انخفاضاً حاداً بنسبة ١٠% عام ١٩٩١، وبنسبة ١٣,٤% عام ١٩٩٢، و**ثانيها:** هو تأثير خصخصة قطاع النفط على أسعار الطاقة في السوق المحلي ومدى قدرة المواطن العادي على الحصول على احتياجاته بأسعار مناسبة لاسيما في وقت كانت الأزمة الاقتصادية تعتصر الدولة والمواطنين الروس على

السواء. فقد شهدت أسعار الطاقة ارتفاعاً ملحوظاً في نهاية عـام ١٩٩١ ومطلـع عـام ١٩٩٢، حيث تضاعفت خمس مرات مما أثار جدلاً شديداً حول تأثير ذلك على أسعار الطاقـة للمـستهلك الروسي عند تحرير الحكومة لأسعارها. أكد ذلك أن الرئيس يلتسين قام بإقالـة وزيـر الوقـود والطاقة الإصلاحي، فلاديمير لوبوخين، بسبب دعوته لتحرير أسعار الطاقة خوفاً مـن غـضب الشعب إزاء ذلك.

إلا إن هذا التخوف لم يثني الحكومة الروسية عن عزمها على خصخصة قطـاع الطاقـة ورفع أسعارها تدريجياً أملاً في تحريرها بالكامل، فقامت برفع أسعار الطاقـة فـي ١٨ مـايو ١٩٩٢، وارتفع سعر النفط بنسبة ٤٧١% والغـاز الطبيعـي بنـسبة ٤١٩%، والفحـم بنـسبة ٣١٦%. ثم جاء مرسوم سبتمبر ١٩٩٢ ليقيم سوقاً حرة نسبياً ترتفع فيها أسعار الطاقة لاسـيما النفط تدريجياً، وإن ظلت هذه الأسعار أقل من أسعار السوق العالميـة، حيـث ظلـت الأسـعار المحلية للغاز الطبيعي والنفط تعادل ٣٦% و٣٨% من أسعار السوق العالمي على التوالي وذلـك في يوليو ١٩٩٤.

تلي ذلك تحرير سعر البنزين في ١٥ مايو ١٩٩٣ ثم تحرير أسعار الفحم في الأول مـن يولية من نفس العام والتي وصفت بأنها خطوة أكثر جرأة باعتبار الفحم مصدر الطاقة الرئيـسي للطبقات الفقيرة وفي الريف، وعماد الصناعات المعدنية الأخري، وهو الأمـر الـذي أدى إلـى استمرار الدعم النسبي لصناعة الفحم حتى بعد إعلان تحرير أسعاره رسمياً.

من ناحية أخرى تم فصل الغاز الطبيعي عن باقي مصادر الطاقة (النفط والفحـم) حيـث انشأت الحكومة شركة "غاز بروم" التي أصبحت المحتكر الأساسي لإنتاج وتسويق الغـاز فـى روسيا وخارجها، والتي تسيطر على جميع حقول الغاز الرئيسية في روسـيا. واحتلـت شـركة "غاز بروم" المرتبة الأولى بين كبريات شركات الطاقة في العالم طبقا لترتيب مجلـة "Fortune" الأمريكية لعام ٢٠٠٨ والذي اعتمد على دخول الشركات وليس أرباحها.

وقد حرصت الحكومة من خلال شركة "غاز بروم" علـى الحفـاظ علـى سـعر الغـاز منخفضاً وفي متناول المستهلك البسيط انطلاقاً من كونها تؤدي بذلك خدمـة للمـواطنين ولـيس أسلوباً اقتصادياً لإدارتها. وقد كان ذلك أيضاً سبباً في حصول شركة "غاز بـروم" علـى دعـم استثنائي من الحكومة وإعفاءات ضريبية لصادرات الغاز؛ كما كانت معفاة أيـضاً مـن بعـض تعريفات الواردات ومن ضريبة القيمة المضافة دون غيرها من الشركات الخاصة العاملـة فـي هذا المجال. كما تحتكر الحكومة الروسية من خلال "شركة غاز بروم" خطوط أنابيب نقل الغـاز الطبيعي وتضطر الشركات الأخرى المنتجة للغاز إلى بيع إنتاجها إلى "غازبروم" بأسـعار تقـل كثيراً عن أسعار السوق (٢٠ - ٣٠ دولاراً للألف متر المكعب من الغاز). ويتبع شركة "غـاز بروم" والحكومة الروسية عدة شركات أبرزها "سيب نفط" و"سيوز نفط غاز" و"ستروي تـرانس غاز" وشركة "غاز نفط" و"روس نفط".

وعقب توليه السلطة عام ٢٠٠٠ أعلن الرئيس بوتين أن روسيا لا يمكنها استعادة مكانتها كقوة كبرى والحفاظ على استقلالية قرارها الداخلي والخارجي طالما ظلت معتمدة على ما تتلقاه من مساعدات خارجية، وأن روسيا دولة غنية بالموارد ويمكنها تجاوز أزمتها الاقتصادية

اعتماداً على مواردها الذاتية. وقد كان قطاع الطاقة أحد دعامتين (كانت الأخرى عوائد صادرات السلاح الروسي) نهض عليهما الاقتصاد الروسي. وكان ذلك بفضل إحكام إدارة الدولة لهذا القطاع والرشادة في توظيف عوائده لخدمة الأهداف الوطنية.

فرغم استمرار سياسات الخصخصة في عهد الرئيس بوتين فإنه كان هناك توجه حاسم نحو بقاء الصناعات الخاصة بالطاقة تحت السيطرة شبه الكاملة للدولة، فتم تفتيت شركة "يوكوس" النفطية الكبرى وبيع أكبر الشركات التابعة لها "يوجانسك نفط" لشركة روس نفط" الحكومية، كما تم التضييق على نشاط الشركة الروسية-البريطانية "THK-BP". بهدف دعم احتكار الشركات الحكومية التابعة للدولة لقطاع الطاقة في روسيا وأبرزها شركة "غاز بروم" في مجال الغاز الطبيعي التي كان يترأسها الرئيس الروسي الحالي ديمتري ميدفيديف منذ عام ٢٠٠٠ وحتى توليه السلطة عام ٢٠٠٨. وتسيطر شركة غاز بروم وروس نفط التابعة لها على٩٠% من إنتاج الغاز في روسيا وما يزيد عن ٥٠% من إنتاج النفط. وشركة "لوك أويل" النفطية التي بلغ متوسط الإنتاج اليومي لها من النفط ١,٩٨١ مليون برميل عام ٢٠٠٧. والشركتان، "غاز بروم" و"لوك أويل"، من مؤسسي بورصة سان بطرسبورج للمواد الخام، والتي يتوقع نقل تداول العقود الآجلة على النفط الروسي الخام REBCO إليها من نيويورك، وتم تسجيل البورصة في أكتوبر٢٠٠٧ لتبدأ المعاملات فيها رسمياً في عام ٢٠٠٨، وذلك برأس مال قدره ٥٠ مليون دولار.

وقد بلغ الحجم العام لاستخراج النفط عام ٢٠٠٤ حوالي ٤٥٠ مليون طن، وبموجب القانون يتم تحويل إيرادات الميزانية من بيع النفط بسعر يفوق ٢٠ دولاراً للبرميل إلى صندوق الاستقرار الروسي مما أدى إلى وجود وفورات بهذا الصندوق قدرها ١٩ مليار دولار في الأول من يناير٢٠٠٥ نتيجة ارتفاع أسعار البترول. كما أدى هذا إلى ازدياد احتياطي روسيا من الذهب والعملة الصعبة خلال عام٢٠٠٤ بحوالي ٧٠% ليصل هذا الرصيد إلى ١٢٤,٥٤١ مليار دولار في يناير ٢٠٠٥ ثم قفز إلى ٥٩٧,٣ مليار دولار في أغسطس ٢٠٠٨، لتحتفظ روسيا بثالث أكبر احتياطي بعد اليابان والصين في هذا الإطار، وقد كان هذا الاحتياطي العامل الأساسي في صمود الاقتصاد الروسي في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية.

فقد تحسن أداء الاقتصاد الروسي كثيراً منذ عام ٢٠٠٠ بل أنه حقق نمواً سنوياً بنسبة ٧% منذ عام ٢٠٠٣، وفائضاً في الميزان التجاري على مدى السنوات الأخيرة وصل خلال الفترة من يناير - مايو ٢٠٠٨ فقط إلى ٨٤,١ مليار دولار، وفائضاً في الميزانية الفيدرالية بلغ ٧٥ مليار دولار عام ٢٠٠٧. وقد كان هذا التحسن عاملاً أساسياً لتوقف روسيا تماماً عن طلب أي مساعدات من الولايات المتحدة وباقي دول مجموعة السبع الصناعية الكبرى، ووفاء روسيا كلياً بالتزاماتها في دفع الدين الخارجي المستحق عليها منذ عام ٢٠٠٢. يضاف إلى ذلك الاتجاه نحو توظيف هذه الانتعاشة الاقتصادية للنهوض بباقي قطاعات الاقتصاد الروسي وتحديث البنية الصناعية الروسية وتطويرها وإكسابها قدرات تنافسية في الأسواق العالمية. وكذلك النهوض بالمؤسسة العسكرية واستعادتها لهيبتها وانضباطها.

على صعيد أخر، كان لبروز روسيا كقوة اقتصادية كبرى من منظور الطاقة واكتسابها تأثيراً واسع النطاق على سوق الطاقة وأسعارها العالمية، ونهوضها اقتصادياً، تأثير مباشر في قبول العضوية الكاملة لروسيا في مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى لتتحول بذلك إلى مجموعة "الثمانية" في يونيو ٢٠٠٢، والتي تولت روسيا رئاستها واستضافت قمتها عام ٢٠٠٦، مؤكدة مكانتها كأحد القوى الكبرى الفاعلة دولياً.

ورغم تأثر روسيا الشديد بالأزمة الاقتصادية العالمية، وما أدت إلية من انخفاض أسعار النفط، وانخفاض إنتاج النفط في روسيا بنسبة ٠,١% خلال الفترة يناير - مايو ٢٠٠٩ مقارنة بالفترة المماثلة من عام ٢٠٠٨ حيث بلغ ٢٠٢ مليون طن، وكذلك انخفاض إنتاج الغاز بنسبة ١٩,٢% في الفترة يناير - مايو ٢٠٠٩ مقارنة بالفترة المماثلة من عام ٢٠٠٨ حيث بلغ ٢٣٨ مليار متر مكعب، إلا إن رئيس شركة "لوك اويل" الروسية وحيد علي أليكبيروف أعلن أن الشركة تمكنت في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ من تجاوز الأزمة نسبياً وتحقيق أرباح تجاوزت مليار دولار بعد تعافي أسعار النفط وتنفيذ حزمة الإجراءات للتصدي لها. هذا إلى جانب زيادة الرسوم التي تفرضها الحكومة على تصدير النفط اعتباراً من الأول من يوليو ٢٠٠٩ من ١٥٢,٨ دولار إلى ٢١٢,٦ دولار للطن الواحد.

<u>ثانياً: سياسة الطاقة الروسية ودورها فى دعم المكانة الدولية لروسيا:</u>

إذا كان النفط أحد الدعامات الأساسية للاقتصاد القومي الروسي وعاملاً فاعلاً في نهوضه من كبوته بل ونموه على نحو ملحوظ، وإعادة بناء الدولة الروسية ونهوض باقي قطاعات الاقتصاد، فإنه –دون شك- أداة هامة للتأثير الدولي لا سيما على الدول التي تمثل سوقاً هامة للنفط الروسي وتعتمد عليه اعتماداً كبيراً وفي مقدمتها دول الاتحاد الأوروبي.

وانطلاقاً من قراءة القيادة الروسية الصائبة للمستقبل ووعيها بأن الطاقة هى دعامة قوة الداخل الروسي، وأيضاً المكانة الدولية لروسيا ودورها الإقليمي والدولي، فقد دشن الرئيس بوتين سياسة في مجال الطاقة، يقوم الرئيس ميديفيديف باستئنافها وتعزيزها، ذات أبعاد عدة، **<u>أهمها:</u>**

١. التعاون والتنسيق مع كبار منتجي الطاقة:

لفترة طويلة غاب التنسيق بين روسيا وغيرها من كبار المنتجين في منظمة أوبك، إلا أن الرئيس بوتين أكد على ضرورة النظر إلى روسيا الاتحادية وغيرها من كبار المنتجين كحلفاء في سوق الطاقة العالمية خاصة دول الخليج وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، وليس منافسين أحدهما للآخر، في منحى جديد للسياسة الروسية في مجال الطاقة. كما أكد العديد من المسئولين الروس أن روسيا لن تكون بديلاً عن النفط الخليجي وأن اتفاق الشراكة النفطية الموقع مع الولايات المتحدة هو في إطار ضيق ومحدد لتأمين كميات من النفط تتناسب واحتياجات تطور الاقتصاد الأمريكي. هذا إلى جانب الشراكة الإستراتيجية والتعاون والتنسيق مع فنزويلا التي تُعد أكبر منتج للنفط في الأمريكتين والرابعة عالمياً، وتبلغ احتياطاتها المؤكدة

من الغاز الطبيعي ٤,١ تريليون متر مكعب، لتحتل بذلك المرتبة الثانية في النصف الغربي من العالم بعد الولايات المتحدة.

ويهدف التعاون والتنسيق بين روسيا وغيرها من المنتجين إلى الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط وذلك من خلال التحكم في حجم الانتاج، خاصة وأن روسيا تشارك في اجتماعات أوبك كمراقب. ويشار في هذا الصدد إلى تعهد موسكو بالتعاون مع دول أوبك في جهودها لخفض الإنتاج خلال عام ٢٠٠١ حيث قررت خفض انتاجها بمقدار ١٥٠ ألف برميل يومياً للحفاظ على الأسعار، ويفسر هذا أيضاً سعى موسكو للانضمام رسمياً إلى منظمة أوبك، وهو ما أكده العديد من المسؤولين الروس، وتسهم "أوبك" بحوالي ٤٠% من انتاج النفط العالمي، **__وتضم ١٢ دولة هي:__** الجزائر وأنجولا والأكوادور وإيران والعراق والكويت وليبيا ونيجيريا وقطر والمملكة السعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا.

كما قامت روسيا بطرح مبادرة إنشاء منتدى للدول المصدرة للغاز، بهدف فك الارتباط بين أسعار الغاز وأسعار النفط، والتنسيق بين مصدري الغاز فيما يتعلق بالأسعار وإنشاء خطوط الأنابيب الجديدة لنقله، الأمر الذي يسهم في بلورة سوق عالمي للغاز ويسهم في تحقيق الاستقرار العالمي في هذا الخصوص، حيث يستأثر أعضاء المنظمة الأثنى عشر بأكثر من ٥٠% من الانتاج العالمي للغاز، و٨٠% من إجمالي الاحتياطي العالمي المؤكد له. وتأتي إيران في المرتبة الثانية بعد روسيا من حيث حجم احتياطها من الغاز، تليها قطر، ثم المملكة العربية السعودية في المرتبة الرابعة. وقد تم الإعلان عن قيام المنظمة وتوقيع الميثاق الخاص بها في ختام منتدى الدول المصدرة للغاز في موسكو في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨، وتم اختيار الدوحة مقراً للمنظمة الوليدة.

٢. تنمية الصادرات الروسية من النفط والغاز:

كان هناك حرص على دعم القدرة التنافسية للشركات الروسية في الخارج، وتنمية الصادرات الروسية من النفط والغاز لمختلف الأسواق، وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة. فوفقاً لتصريح لرئيس شركة "لوك أويل" وحيد أليكبيروف تمتلك الشركة حوالي ألفي محطة لتعبئة الوقود في الولايات المتحدة، وحوالي ٦٠٠ محطة في أوروبا. وقامت الشركة خلال عام ٢٠٠٧ بتبديل اللافتات على محطات الوقود في الولايات المتحدة من Getty وMobil الأمريكيتين إلى "لوك أويل" تأكيداً على ترسيخ أقدامها في السوق الأمريكية.

وتمثل الدول الأوروبية السوق الرئيسي للنفط والغاز الروسي حيث تقوم روسيا بإمدادها بـ ٢٧% من احتياجاتها من النفط وأكثر من ٥٠% من احتياجاتها من الغاز، وأهمها ألمانيا التي تعتبر روسيا أكبر مصدر للنفط وللغاز الطبيعي إليها، وأيضاً الجزء الشرقي من أوروبا حيث كان الاتحاد السوفيتي يمد دول أوروبا الشرقية بأكثر من ثُلثى استهلاكها من النفط، و٨٠% من وارداتها منه، وبأسعار تقل كثيراً عن مثيلتها في السوق العالمية. وما زالت هذه الدول تعتمد أعتماد أساسي على روسيا في الحصول على احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي.

ومن المتوقع أن يغطي الغاز الروسي في عـام ٢٠٢٠ حـوالي ٧٠% مـن احتياجـات القـارة الأوروبية.

ويعتبر ملف الطاقة ملفاً أساسياً في العلاقات الروسية الأوروبية، وهناك لقاءات دائمة بـين روسيا والاتحاد الأوروبي بشان التنسيق في مجال الطاقة. أهمها المجلس الـدائم للـشراكة فـي مجال الطاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي والذي عقد جلسته الأولى في أكتوبر ٢٠٠٥. واللقاء التنسيقي الدوري "حوار الطاقة" بين وزير الصناعة والطاقة الروسـي والمفـوض الأوروبـي لشئون الطاقة.

وتقوم روسيا بتصدير النفط عبر البحر الأسود وبحر البلطيق، إلى جانب النقـل البحـري للنفط المستخرج من منطقة القطب الشمالي، ومن المعروف أن لدى روسـيا أسـطول لنـاقلات البترول، ويبلغ عدد السفن العاملة في مجال النقل الدولي ١٣٩ سفينة وذلك وفق تقـديرات الأول من يناير ٢٠٠٥، بحمولة إجمالية تصل إلى (٦٣٩١,١) ألف طن، لتحتل روسيا بـذلك المرتبـة الثانية عشر في العالـم، وتتضمن خطـة ٢٠٠٢-٢٠١٠ بنـاء ٧٣ سـفينة جديـدة بحمولـة إجمالية تصل إلى ٤٠١٢ ألف طن من النفط الخام.

٣. السعى للسيطرة على شبكات نقل الطاقة البديلة:

تسعى روسيا إلى السيطرة على شبكات نقل الطاقة التي تُمثـل بـدائل محتملـة للطاقـة الروسية بالنسبة لأسواقها لاسيما أوروبا من خلال الشراكة والاستثمارات المشتركة، ففي مـايو ٢٠٠٧، قام الرئيس بوتين بجولة في آسيا الوسطى شملت كل من قازاقستان وتركمانستان، ركـز خلالها على التعاون في مجال استخراج وتصدير النفط والغاز من آسيا الوسـطى. فـتم توقيـع اتفاقية مع الرئيس القازاقي نزارباييف لزيادة كميات النفط القازاقي المصدرة عبر روسـيا إلـى أوروبا. وأكد نزارباييف اهتمام بلاده بمشروع خط أوديسا- برودي- جادنسك، بـين أوكرانيـا وبحر البلطيق، لكن بشرط إشراك الجهات الروسية المعنية بهذا المشروع. الأمر الـذي يـرجح دوراً للمشروع كشبكة احتياطية لنقل النفط القازاقي والروسي إلى الأسـواق الخارجيـة ولـيس منافساً للخطوط الروسية، أعقب ذلك توقيع بوتين لاتفاقيـة مـع الـرئيس التركمـاني بيـردي محمودوف لمد خط غاز جديد من تركمانستان إلى أوروبا عبر الأراضي الروسية نحو بلغاريـا واليونان، وأكد محمودوف أنه سيمضي قدماً نحو بناء علاقات أوسع مع روسيا، وتحديـداً فـي مجال تصدير الغاز، ويتضمن ذلك شراء روسيا للغاز التركماني بأسعار تقل كثيراً عن أسـعار بيع الغاز الروسي لأوروبا.

وخلال اللقاء الذي جمع الرئيس الروسي الحالي ديمتري ميدفيديف في تركمانستان مع رؤساء كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وهى الدول المطلة على بحر قزوين وتمتلك مع روسيا ٨٧% من شواطئه حيث ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد منطقة الخليج العربي اتفقت الدول الأربع على التنسيق والتعاون في مجال الطاقة واستغلال ثروات بحر قزوين. كما وقعت روسيا وتركمانستان على هامش اللقاء في ١٣ سبتمبر ٢٠٠٩ اتفاقية تعاون بين وكالة استخدام الموارد الهيدروكربونية التركمانية وشركة "إيتيرا" الروسية، وذلك لاستغلال

حقل النفط والغاز في المنطقة رقم ٢١ للقطاع التركماني على بحر قزوين. ومن المقرر بدء العمل على استغلال الحقل مطلع عام ٢٠١٠. وتقدر احتياطات الحقل بحوالي ١٦٠ مليون طناً من النفط و٦٠ مليار متر مكعب من الغاز. ويتوقع أن يستخرج ٢٠ مليون طن من النفط و١٠ مليارات متر مكعب من الغاز المرافق كل عام، وتبلغ حجم الاستثمارات الموظفة في هذا المشروع مليار دولار.

من ناحية أخرى، وفي إطار هذا التوجه أيضاً، جاء اتفاق شركتي غاز بـروم الروسـية وسوناطراك الجزائرية، والتي ستحصل بموجبه غازبروم علـى حـصتها فـي أنبـوب الغـاز "جالسي" الذي يجري مده من حقول الغاز الجزائرية إلى إيطاليا ويمر جزئياً عبـر قـاع البحـر المتوسط ومن خلال أراضي جزيرة سيردينيا. إضافة إلى إمكانية انضمام الشركة الروسية إلـى كونسورتيوم يتولى مد أنبوب الغاز "ميدجاز" من الجزائر إلى إسبانيا. كما تدور مفاوضات بـين الجانبين حول التعاون لتشييد مصنع لتسييل الغاز في روسيا على شواطئ بحـر البلطيـق، يـتم تصدير إنتاجه إلى أمريكا الشمالية.

٤. الدفع بالاستثمارات الروسية في الخارج:

هناك إقبال شديد من جانب شركات النفط الروسية لاسيما تلك التابعة للدولة للاستثمار فـي قطاع النفط والغاز في الدول المنتجة له في مختلف مناطق العالم مـن خـلال المـشاركة فـي عمليات البحث والتنقيب وتطوير الانتاج. فروسيا تمتلك التكنولوجيا والخبرة اللازمة في مجـال الكشف والتنقيب عن البترول واستخراجه، وكذلك في مجال الصناعات البتروكيماوية حيث تُعـد روسيا من أكبر منتجي البتروكيماويات في العالم من خلال ١٥ شركة كبرى بفروعها المنتـشرة في مختلف أنحاء العالم. وتُعتبر الشركات الروسية خاصة "لوك أويل" و"غاز بروم" حاليـاً مـن كبرى الشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة. <u>**ويمكن تحديد خريطة الاسـتثمارات الروسـية في المناطق والمشروعات التالية:**</u>

أ. أوروبـــا:

تتضمن المشروعات الروسية الأوربية المشتركة في مجال النفط والغاز الطبيعي، <u>ما يلي:</u>

- مشروع أنبوب النفط بروجاس-الكسندروبوليس، وتم توقيع الاتفاق بشأنه بـين كـل مـن روسيا واليونان وبلغاريا لنقل النفط من ميناء نوفوروسيسك بروسيا على البحـر الأسـود إلى ميناء بورجاس البلغاري ومنه بأنبوب الـنفط الجديـد إلـى مدينـة الكـسندروبوليس اليونانية ثم إلى دول أوروبا الغربية. ليصل بذلك طول الأنبوب إلـى حـوالي ٢٨٠ كـم يضخ فيه ٣٥ – ٥٠ مليون طن بترول في السنة وتبلـغ تكلفتـه حـوالي مليـار دولار. ويعتبر هذا الخط خطوة هامة لإحكام قبضة روسيا على قطاع الطاقة في أوروبا، خاصـة أن هذا الأنبوب يوفر الإمكانية لاختصار طرق نقل النفط عبر مضيق البوسفور، ويمـنح الشركات الروسية إمكانية النقل المباشر إلى البحر المتوسط وأوروبا. من ناحيـة أخـرى، يحقق هذا الخط عائدات سنوية لبلغاريا تزيد عن ملياري دولار، كما سيؤدي إلى خفـض أسعار الواردات النفطية لأوروبا. ووفق الاتفاقية الموقعة ستقوم الدول الـثلاث بتأسـيس

شركة دولية، تكون حصة روسيا فيها ٥١%، بينما ستكون حصة كل من اليونان وبلغاريا ٢٤,٥%. وخلال زيارة الرئيس فلاديمير بوتين إلى بلغاريا فى يناير ٢٠٠٨ تم توقيع اتفاقية بين روسيا وبلغاريا واليونان لتأسيس شركة لمد وتشغيل أنبوب "بورجاس-الكسندروبولس" لنقل النفط.

- مشروع "التيار الجنوبي" الذي يعتبر من أهم مشروعات الطاقة التي تحتل أولوية ملحوظة لدى روسيا، وهو مشروع أنبوب غاز سيمتد عبر قاع البحر الأسود من ميناء نوفوروسيسك الروسي إلى ميناء فارنا البلغاري، ثم يمتد بفرعين عبر شبه جزيرة البلقان إلى إيطاليا وإلى النمسا. ويهدف المشروع إلى تنويع خطوط إمدادات الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا، والتقليل من التبعية لبلدان الترانزيت، وبالتحديد أوكرانيا وتركيا. ومن المخطط أن يتم الانتهاء من المشروع بحلول عام ٢٠١٦. وكانت شركتا "غازبروم" الروسية و"Eni" الإيطالية قد اتفقتا في أواخر شهر نوفمبر ٢٠٠٧ على إنشاء مؤسسة مشتركة لمد أنبوب "التيار الجنوبي" لنقل الغاز من روسيا إلى جنوب أوروبا بتكلفة تقديرية ١٤ مليار دولار. ويعد أنبوب "التيار الجنوبي" منافساً قوياً لمشروع "نابوكو" الذي ترعاه الولايات المتحدة، وتقدر تكلفته بحوالى ٦،١٤ مليار دولار ويهدف إلى مد أنبوب لنقل الغاز من منطقة بحر قزوين عبر الأراضي التركية إلى النمسا قبل عام ٢٠١١ دون المرور بأراضي روسيا. وتشترك في تنفيذ هذا المشروع تركيا وبلغاريا ورومانيا والمجر والنمسا. ويرى الخبراء أنه إذا تم بناء أنبوب "التيار الجنوبي" فإن الحاجة إلى مشروع "نابوكو" ستنتفي تماماً.

وقد وقعت شركة "غازبروم" الروسية وشركة الطاقة البلغارية القابضة اتفاقية بشأن تنفيذ مشروع "التيار الجنوبي" لنقل الغاز خلال زيارة الرئيس البلغاري جيورجي بيرفانوف لموسكو في فبراير ٢٠٠٩. كما وافقت المجر على أن تكون شريكاً لروسيا في مشروع التيار الجنوبي وتم توقيع الاتفاقية الخاصة بذلك في فبراير ٢٠٠٨. وفي مايو ٢٠٠٩ وقعت شركة "غازبروم" الروسية عدد من اتفاقات التعاون الخاصة بتنفيذ المشروع مع شركات "DESFA" اليونانية و"Srbijagas" الصربية.

- ويتكامل هذا المشروع مع مشروع "التيار الشمالي"، لتصدير الغاز الروسي إلى ألمانيا وبريطانيا وهولندا وفرنسا والدانمارك. وسيمتد هذا الأنبوب من روسيا (فيبورج) عبر قاع بحر البلطيق إلى ألمانيا (جرايفسوالد) بطول يتجاوز ١٢٠٠ كم. وتساهم في المشروع شركة "غازبروم" الروسية بـ ٥١% من الأسهم، و"Wintershall Holding" و"E.ON Ruhrgas" الألمانيتان بـ ٢٠% لكل منهما، وكذلك "Gasunie" الهولندية بـ ٩% من الأسهم. ومن المنتظر إنجاز بناء الخط الأول من المشروع بحلول يوليو ٢٠١٠ والخط الثاني بحلول عام ٢٠١٣. ومن المتوقع أن تبلغ الطاقة التمريرية للخط الأول من الأنبوب ٣٠ مليار متر مكعب في السنة بحلول عام ٢٠١٢، وأن تصل الطاقة التمريرية القصوى للأنبوب إلى ٥٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في السنة، بحلول عام ٢٠١٣.

- كذلك أسست شركة "لوك أويل" الروسية مؤسسة مشتركة مع شركة Conoco Phillips الأمريكية أطلقت عليها "ناريانمار نفط غاز" لاستثمار حقول تيمانو- بيتشوار للنفط والغاز في شمال الشطر الأوروبي من روسيا والذي سيتم نقله بناقلات البترول إلى شاطئ بحر بارينتس للتصدير. وتستأثر لوك أويل بـ ٧٠% من أسهم الشركة في حين تبلغ حصة الشركة الأمريكية ٣٠% فقط.

- يضاف إلى هذا مشروع نقل الغاز الروسي عبر أراضي تركيا إلى أوروبا الجنوبية. وتُعتبر تركيا من الأسواق الأساسية للغاز الروسي حيث تتزايد صادرات روسيا من الغاز إلى تركيا عبر خط "التيار الأزرق" على نحو واضح. فقد ارتفعت من ١٤,٥ مليار م٣ عام ٢٠٠٤ إلى ١٨ مليار في عام ٢٠٠٥ وتواصل الارتفاع. وجاري بحث مشروع لمد خط أنابيب آخر في قاع البحر الأسود مع حلول عام ٢٠١٥ من أجل مواجهة الطلب المتزايد من جانب تركيا على النفط وكذلك لنقله إلى أوروبا عبر تركيا. وكان هذا موضع بحث خلال زيارة رئيس شركة "غازبروم" الروسية إلى تركيا في فبراير ٢٠٠٦.

- التغلغل في قطاع النفط في عدد من الدول الأوروبية وتوسيع نشاط الشركات الروسية فيها من خلال عدة صفقات من أهمها الخطوات التي اتخذتها شركة غاز بروم في صفقة شراء شركة "سنتريكا" البريطانية، التي توفر الغاز لأكثر من ١٢ مليون مستهلك، ومليون مؤسسة صناعية في بريطانيا. كذلك شراءها ٧% من رأس مال شركة "جالب انريجيا" البرتغالية، التي حصلت على حق توريد ٨ مليار متر مكعب من الغاز الجزائري إلى أوروبا، عبر خط أنابيب "ميد جاز" الذي سينقل الغاز الجزائري إلى البرتغال وفرنسا.

- قامت شركة" غازبروم" الروسية وعملاق الطاقة الالماني "إي أون" بالتوقيع على اتفاقية في يونيو ٢٠٠٩حول تبادل الأصول في مجال استخراج الغاز والمتاجرة بالغاز الطبيعي. وتنص الاتفاقية التي وُقعت على هامش المنتدى الاقتصادي الدولي في سانت بطرسبورج وبحضور الرئيس الروسي دميتري مديفيديف على أن تحصل شركة "غاز بروم" على ٤٩% من أسهم "إي أون" في شركة المساهمة المقفلة "هيروغاز"، مقابل أن تحصل "إي أون" على ٢٥% من حصة "غازبروم" في إحدى شركات الغاز والنفط العاملة في روسيا والتي تملك "غازبروم" نحو ٥٠% من أسهمها.

- مشاركة هولندا في مشروع مصنع تسييل الغاز في جزيرة ساخالين الواقعة في أقصى الشرق الروسي الذي تم تشغيله، والاتفاق بين الجانبين بشأن المشاركة الهولندية في مشاريع "غازبروم" بشبه جزيرة يامال الروسية والتي تم الاتفاق عليها خلال زيارة الرئيس ميدفيديف لهولندا في يونيو ٢٠٠٩.

- في مارس ٢٠٠٧ اتفقت شركة غازبروم الروسية ومؤسسة فلوكسي البلجيكية على إنشاء مستودع ضخم للغاز الروسي في بلجيكا مع مطلع عام ٢٠١٢. وتقدر السعة التخزينية للمستودع بحوالي ٣٠٠ مليون متر مكعب من الغاز الروسي سيوجه للتوزيع في أوروبا. وتبلغ حصة روسيا في المشروع ٧٥%، وتسيطر بلجيكا على نسبة ٢٥% المتبقية.

- مشروع بناء مستودع للغاز في المجر، وقعت شركة "غازبروم" وشركة MOL المجرية اتفاقية بشأنه في مارس ٢٠٠٩. وستبلغ سعة المستودع أكثر من مليار متر مكعب من الوقود.

ب. المنطقة العربية:

يمثل قطاع الطاقة أحد المجالات الأساسية التي تتلاقى فيها المصالح العربية والروسية، وهو جوهر الشراكة العربية الروسية في المستقبل والدعامة الأساسية لها. وهناك العديد من المشروعات التي بدأت بالفعل بين روسيا وعدد من الدول العربية، والتي تُعتبر نواة لتطوير التعاون في هذا المجال، **أهمها:**

- أنشأت شركة لوك أويل وشركة النفط الوطنية السعودية عام ٢٠٠٤ مؤسسة "لوكسار" المشتركة لاكتشاف واستثمار حقول الغاز في الجزء الشمالي من صحراء الربع الخالي في مساحة ٣٠ ألف كم٢ لمدة ٤٠ سنة، وتمتلك لوك أويل ٨٠% من أسهمها. وتتسم مشاركة شركة "لوك اويل" الروسية في استثمار حقول الغاز والمكثفات في السعودية بأهمية بالغة في هذا المجال، فيما تشارك شركة "ستروي ترانس غاز" الروسية في صياغة شبكة توزيع الغاز في أراضي المملكة السعودية.
- اشتراك شركتي "سينفط" و"لوك أويل" الروسيتين في تطوير حقول النفط الكويتية الأربعة الشمالية، وهي مشاريع تتراوح تكلفتها بين ٧-٨ مليار دولار.
- مشروع أنبوب الغاز "الطويلة – الفجيرة" بالإمارات العربية المتحدة والذي يبلغ طوله ٢٤٠ كم وتقوم بتنفيذه شركة ستروى ترانس غاز الروسية، وقد تم في عام ٢٠٠٩ إنجاز المرحلة الأولى من المشروع من إجمالي ثلاث مراحل.
- أيضاً التعاون مع سلطنة عمان في إطار مشروع "كونسورتيوم" لمد خط أنابيب في منطقة بحر قزوين لنقل النفط من كازاخستان عبر الأراضي الروسية إلى ميناء نوفوروسيسك الروسي على البحر الأسود، وقد دخل المشروع حيز التنفيذ في نوفمبر ٢٠٠١.
- تُعتبر الشركات الروسية خاصة "لوك أويل" و"غاز بروم" من كبرى الشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة في مصر. وهناك العديد من المشروعات التي بدأت بالفعل بين البلدين، والتي تُعتبر نواة لتطوير التعاون في هذا المجال. وقُدر انتاج شركة "لوك أويل" الروسية في مصر عام ٢٠٠٤ بنحو ١٢ ألف برميل يومياً. وقد وقعت الشركة اتفاقيتين جديدتين في عام ٢٠٠٣، الأولى للبحث في منطقة شمال شرق جيسوم والثانية في منطقة غرب جيسوم في مساحة ١٧٦ كم٢، وبتكلفة حوالي ٢٦ مليون دولار. وفي عام ٢٠٠٤ انتقل التعاون في هذا المجال إلى التعاون الاستراتيجي الكامل في صناعة البترول والغاز حيث تم الاتفاق على إقامة مشروعات مشتركة مع شركة لوك أويل باستثمارات روسية لإسالة وتصدير الغاز الطبيعى المصري والتوسع في أنشطة البحث عن البترول وانتاجه بخليج السويس. هذا إلى جانب تنمية أعمالها في منطقة امتيازها في غرب عش الملاحة

والصحراء الغربية، ليمثل انتاجها ١٠% من الانتاج المصري من البترول. كما قامت شـركة "غاز بروم" وشركة البترول والغاز المصرية بخطوات هامة على طريق التعاون بين البلـدين بعد أن وقعتا مذكرة تفاهم في عام ٢٠٠٨.

- تقوم شركة "ستروي ترانس غاز" بإنشاء خط أنابيب لنقل النفط في الجزائر مـن حـوض الحمراء إلى أرزيو بطول ٤٠٣ كم، واكتشفت شركتان روسيتان حقلين للغاز في القطـاع ٢٤٥ في الجزائر.
- تواصل شركة "ستروي ترانس غاز" العمل في مشروع إنشاء خط أنابيب الـنفط بطـول ٣٧٠ كم في السودان من ميلوت إلى بيسين.
- تقوم شركة "ستروي ترانس غاز" بإنشاء خط أنابيب لنقل الغـاز بطـول ٣٢٤ كـم فـي سوريا فيما يعرف بخط الغاز العربي في جزئه المار بـسوريا مـن الحـدود الـسورية الأردنية إلى مدينة حمص. كما يتم إنشاء مصنعاً لتكرير البترول وأخر لتحويل الغاز فـي سوريا بالتعاون مع روسيا.
- المشروعات المشتركة لإستغلال حقول الغاز جنوب ليبيا، ومنها حقل اليفانت الـذي تبلُـغ حصة شركة غازبروم به ٣٣%، وينتج الحقل حوالي ١٣٤ برميل يومياً منذ عـام ٢٠٠٦ بالمشاركة مع شركة إيني الإيطالية. هذا إلى جانب مـشاركة الـشركات الروسـية فـي مشروع أنبوب الغاز بين ليبيا وإيطاليا.
- كذلك تم التأكيد على احترام العقود والاتفاقات السابقة بين روسيا والنظام العراقي الـسابق، وعلى عودة الشركات النفطية وغيرها من الشركات الروسية إلـى العـراق. وفـي هـذا السياق استأنفت شركة لوك أويل النفطية الروسية عملها في العراق. وكانت شـركة لـوك أويل قد وقعت في عام ١٩٩٧ اتفاقاً مع العراق يقضي بتطوير المرحلة الثانية مـن حقـل القرنة، ولكن الظروف الأمنية في فترة ما بعد الاحتلال منعت الشركة من الاستمرار فـي عملها. وقد قامت الشركة بتوقيع مذكرة تفاهم مع وزارة النفط العراقية لاسـتئناف عملهـا وذلك في ١٠ مارس عام ٢٠٠٤ وبموجب تلك المذكرة تقوم شركة لوك أويـل بتـدريب ١٥٠ فنياً عراقياً كل عام، وذلك في مدينة برم الصناعية الكبرى الواقعة في قلب روسـيا وكذلك في جامعة النفط والغاز الروسية (إيفان جوبكين) في موسكو والجامعة التقنية للـنفط والغاز في مدينة أوفا. وتتكون المجموعة المتدربة من شباب المهندسـين العـراقيين ذوي الكفاءات العالية والخبرة في العمل في قطاع النفط. وقد تم حتى مطلع عام ٢٠٠٧ تـدريب ٤٥٨ مهندساً في إطار دورات تدريبية متخصصة مدتها شهر واحد في منـشآت شـركة لوك أويل و١٠ مهندسين في دورات التدريب المتكاملة ومدتها سنة واحدة فـي منـشآت الشركة والجامعات، و٨٤ مهندساً من طلاب الماجستير والدكتوراة فـي جامعـات الـنفط والغاز الروسية.

جـ. إيـــــران:

اتفقت شركة "غازبروم" الروسية مع الحكومة الإيرانية حول مساهمتها في إستخراج الغاز الطبيعي والتنقيب عن النفط في مجمعين أو ثلاثة من حقول "فارس الجنوبي". وتساهم شركة "غازبروم" منذ عام ١٩٩٧ في مشروع التنقيب عن النفط في صفين من هذه الحقل بالاشتراك مع شركة "توتال ألفا" الفرنسية بنسبة ٤٠ % وشركة "بيتروناس" الماليزية بنسبة ٣٠%. ويعتبر حقل "فارس الجنوبي" واحداً من أكبر حقول الغاز الطبيعي في العالم. كما وقعت شركة "غازبروم" الروسية ووزارة النفط الإيرانية في ١٣ يوليو ٢٠٠٨ في طهران مذكرة تفاهم لتطوير التعاون المشترك في مجالي النفط والغاز، واتفق الطرفان على تشكيل مؤسسة مشتركة للتنقيب واستغلال الحقول النفطية ومكامن الغاز، وتوريد الغاز الروسي إلى المناطق الشمالية من إيران بعد توقيع عقود طويلة الأمد في هذا المجال. كما اتفق البلدان على مشاركة شركة "غازبروم" الروسية في تنفيذ مشروع بناء خط أنابيب الغاز "إيران-باكستان-الهند".

هذ إلى جانب مشروعات مستقبلية عدة ومنها المشروع الذي تم الاتفاق عليه بين شركة "غازبروم" الروسية وشركة "Qatar Liquefied Gaz Company Limited" القطرية و" شركة النفط الايرانية الوطنية" لإنشاء مؤسسة مشتركة خاصة باستخراج الغاز في إيران وتسييله بقطر. وستقوم المؤسسة المشتركة بإنشاء خط أنابيب الغاز من حقل الغاز "فارس الجنوبي" الايراني إلى منطقة رأس لفان القطرية. وسيحصل كل من المؤسسين على حصة ٣٠ % من المشروع، وستعود حصة ١٠% إلى شركة تتولى تسويق الغاز.

د. أمريكا اللاتينية:

بدأ الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف في ٢١ نوفمبر ٢٠٠٨ جولة في أمريكا اللاتينية زار خلالها بيرو والبرازيل وفنزويلا وكوبا كان أحد أولوياتها تنمية التعاون والاستثمارات الروسية في مجال الطاقة.

فقد تم الاتفاق على إنشاء شركة مشتركة بين روسيا وفنزويلا لاستغلال حقل "خونين ٦"، وتقدر احتياطات النفط به بـ ٥٣ مليار برميل، ويبلغ حجم الاستثمارات فيه نحو ٣٠ مليار دولار. وكانت شركة "غازبروم" الروسية قد فازت في عام ٢٠٠٥ بالمناقصة الخاصة بالترخيص لتنقيب حقول الغاز "أوروماكو-١" و"أوروماكو-٢" في فنزويلا. كما وقعت روسيا وفنزويلا في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٩ خلال زيارة الرئيس تشافيز لموسكو مجموعة من الاتفاقيات الخاصة بالاستثمار المشترك لحقول النفط في منطقة "حزام نهر أورينوكو"، والذي يصل مخزونه النفطي إلى حوالي ٢٣٥ مليار برميل من النفط الثقيل وما فوق الثقيل حيث تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين شركة PdVSA الفنزويلية الحكومية للنفط والغاز و"كونسورتيوم النفط الوطني"، والذي تأسس من كبرى الشركات النفطية الروسية خصيصاً للعمل في فنزويلا. كما وقع الطرفان مذكرة تفاهم بين شركة PdVSA الفنزويلية وشركة "ترانس نفط" الروسية لمد خطوط الأنابيب النفطية، بهدف التعاون طويل الأمد في إطار مشروع تطوير البنية التحتية

لمنطقة "حزام نهر أورينوكو" النفطي. ووقعت مذكرة تفاهم أخرى بشكل منفصل بين شركة PdVSA الفنزويلية وشركة "روس نفط" الروسية.

وخلال جولة الرئيس ميديفيديف أيضاً المشار إليها تم الاتفاق على أن تقوم شركة "غازبروم" الروسية بإعداد برنامج متكامل لتطوير قطاع الغاز في بيرو، التي تملك احتياطياً من الغاز يعتد به ولم يقدر حتى الآن. كما أبدت القيادة الروسية اهتمام روسيا بإنشاء مشروع لتوريد الغاز الطبيعي المسال من بيرو إلى المكسيك.

هـ. أفريقيا:

قام الرئيس ميدفيديف بأول زيارة لرئيس روسي في جملة من البلدان الإفريقية، والتي بدأت في ٢٣ يونيو ٢٠٠٩ وشملت نيجيريا وناميبيا وأنجولا. وعبر خلالها عن رغبة موسكو في تنمية حجم الاستثمارات الروسية في إفريقيا ليقدر بمليارات الدولارات. ودعا ميدفيديف في هذا الصدد إلى تفعيل التنسيق بين روسيا ومنظمة أوبك التي كانت تترأسها أنجولا آنذاك.

كما تم توقيع اتفاقية تعاون بين شركة "غازبروم" وشركة النفط الوطنية النيجيرية. وتُعتبر نيجيريا أحد أكبر منتجي الوقود الهيدروكربوني في أفريقيا، إذ يزيد الاحتياطي المكتشف فيها على ٩ مليارات طن، وتنتج نيجيريا مليوني برميل من النفط يوميا، ويشكل احتياطي الغاز الطبيعي المكتشف فيها ٥،٢ تريليون متر مكعب، وتنتج ٢٢ مليون طن من الغاز الطبيعي المسيل سنوياً. ومن المنتظر أن تضاعف إنتاجها النفطي بمساعدة روسيا. فقد تم تأسيس شركة مشتركة لأعمال الاستكشاف الجيولوجي، واستخراج النفط والغاز ونقلهما، ومعالجة الغاز المرافق. وقد تم إبرام وثائق تأسيس هذه المؤسسة في أبوجا بين ممثلي إدارتي شركة "غازبروم" الروسية وشركة النفط الوطنية النيجيرية. وستشكل حصة كل منهما ٥٠ % في الرأسمال التأسيسي وسيصل حجم استثمارات الجانبين الروسي والنيجيري المشتركة في مشاريع المؤسسة إلى أكثر من ٢ مليار دولار. وتعهد الجانب النيجيري باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لضمان أمن الخبراء الروس العاملين في نيجيريا حالياً ومستقبلياً.

كما رحبت نيجيريا بمشاركة شركة "غازبروم" في مشروع إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز من نيجيريا عبر الصحراء الكبرى إلى الجزائر، ثم عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا. وجدير بالذكر أن روسيا واجهت صعوبات في منافسة شركات النفط والغاز الغربية في نيجيريا في الأعوام القليلة الماضية.

<u>ثالثاً: تأثير سياسة الطاقة الروسية على التوازن الاستراتيجي العالمي:</u>

إزاء هذا النفوذ النفطي المتزايد لروسيا في سوق الطاقة العالمي خاصة الأسواق الأوروبية وبدرجة أقل الأمريكية، ونظراً لأن موارد الطاقة من نفط وغاز طبيعي ليست مجرد سلع تجارية ولكن موارد إستراتيجية جيوسياسية، فقد أثار ذلك مخاوف الولايات المتحدة من استخدام إمدادات النفط كسلاح سياسي من جانب روسيا في مواجهة أوروبا والولايات المتحدة. خاصة بعد الأزمات المتكررة الناجمة عن إغلاق إمدادات الغاز الروسي عام ٢٠٠٦ و٢٠٠٨عن

أوكرانيا بسبب الخلاف حول سعر النفط والغاز الروسي لأوكرانيا وعدم سداد الأخيرة لفاتورة الإمدادات الروسية لفترات سابقة في وقت تشهد فيه العلاقات الروسية الأوكرانية توتراً ملحوظاً، وأيضاً أزمة عام ٢٠٠٧ مع بيلاروسيا واتهام روسيا لها بإغلاق القسم الشمالي من أنبوب "دروزبا" الذي ينقل نحو خُمس صادرات روسيا من الخام إلى أوروبا؛ الأمر الذي تسبب في نقص إمدادات النفط في كل من بولندا وألمانيا وليتوانيا، والتي تم تجاوزها سريعاً لدفئ العلاقات بين البلدين.

ورغم أن الأزمات السابقة كانت نتيجة الخلاف على أسعار النفط والغاز، وإصرار الدولتان على الحصول عليهما من روسيا بذات الأسعار التي تقل كثيراً عن أسعار السوق، في حين شددت الشركات الروسية على ضرورة بيع النفط والغاز إليهما بذات الأسعار التي تتعامل بها روسيا مع دول الاتحاد الأوروبي، إلا إنهما أثارتا مخاوف أوروبا. وقد دعم من هذه المخاوف رفض روسيا التصديق على ميثاق الطاقة الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي والداعي إلى فتح الحقول الروسية للاستثمارات الأجنبية، حيث تطلب موسكو المعاملة بالمثل وضمان حكم القانون وتبادل فتح أسواق النفط الأوروبية مقابل فتح حقول الغاز الروسية للاستثمار.

في هذا الاطار، دعا نائب الرئيس الأميركي السابق ديك تشيني، عبر الخطاب الذي ألقاه في قمة حلف الأطلنطي التي عقدت عام ٢٠٠٦ إلى تنويع موارد الطاقة لأوروبا. كما أعلن الاتحاد الأوروبي مراراً عزمه تقليص دور شركة "غاز بروم" الروسية في إمداد أوروبا بالغاز من خلال اللجوء إلى مصادر أخري من آسيا الوسطي والقوقاز وإيران. وتُعتبر أذربيجان أقوى المنافسين لروسيا وذلك من خلال خط أنابيب الغاز "باكو – تبليسى – جيهان" لنقل ليس فقط الغاز الأذرى ولكن القازاقي والتركماني أيضاً إلى ميناء جيهان التركي ومنه إلى أوروبا. وقد انشأ هذا الخط بدعم أمريكي واضح رغم المعارضة الروسية القوية له. أيضاً مشروع "نابوكو" وهو تصور مستقبلي، يقدر له أن ينقل الغاز المنتج في جمهورية أذربيجان وجمهوريات آسيا الوسطى عبر تركيا، إلى كل من وسط وغرب أوروبا. كذلك هناك مشروع إيراني لنقل الغاز عبر أراضي كل من تركيا وبلغاريا ورومانيا والمجر وصولاً إلى النمسا تبلغ قدرته الاستيعابية المعلنة ٣٠ مليار م٢ في السنة ومن المنتظر بدء العمل به بحلول عام ٢٠١١، إلا إن تطورات قضية البرنامج النووي الإيراني قد تؤثر على هذا المشروع.

ولكن رغم علو نبرة الخطاب الأوروبي الأمريكي بشأن تنويع مصادر الطاقة الأوروبية وطرح العديد من المشروعات في هذا الصدد، فإن ما تحقق بالفعل مازال ضعيفاً ومحدوداً.

وقد نفى الرئيس الروسي السابق ورئيس الحكومة الحالي فلاديمير بوتين في مناسبات عدة أن تكون موسكو تخطط لتقليص وارداتها من الطاقة إلى أوروبا، وأكد أن "أوروبا شريك طبيعي ومناسب لروسيا". وأن موسكو التزمت باتفاقاتها مع البلدان الأوروبية حتى خلال الحرب الباردة. وانتقد المحاولات الأمريكية للتضييق على الشركات الروسية بقوله: "ما رد الفعل هذا؟ ماذا عن العولمة ماذا عن الأسواق الحرة؟ ما الذي يجري؟" "عندما تستثمر الشركات الأوروبية في الخارج، تسمي ذلك استثماراً وعولمة، بينما عندما يفعل الروس نفس الشيء يسمى ذلك توسعاً."

فروسيا دون شك عملاقاً في مجال الطاقة، وهى –كما أكـد الـرئيس الروسـي ديمتـري ميدفيديف- دولة أوروآسيوية تنتمي إلى المجتمع الأوروبي وترتبط بمصالح حيوية واسـتراتيجية مع الدول الأوروبية. وتسعى روسيا جاهدة إلى توطيد وتدعيم علاقاتها بأوروبا على النحو الذي يحقق مصالح الطرفين، ويعتبر التعاون في مجال النفط أحد المحاور الأساسية لذلك.

كذلك أكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن بلاده تُتيح مواردهـا مـن الطاقـة للعالم، طالباً من المنتقدين إثبات أن موسكو تستخدم موارد الطاقة كسلاح لفرض إرادتهـا علـى دول أخرى. كما أكد أن روسيا لم تنتهك أبداً أي التزام تجاه الدول المستوردة للطاقة.

فرغم أن أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي يرتبط دون شك بروسـيا، فـإن النفـوذ الروسـي المتزايد بوضوح في أسواق النفط في أوروبا والولايات المتحدة مازال اقتصادياً بحتـاً ويتعلـق بالتحكم في أسعار النفط علي وجه الخصوص والذي تعتبره روسيا مـورداً هامـاً واسـتراتيجياً لإقتصادها القومي ودعامة أساسية لتمكين الدولة الروسية وتنمية قدراتها. فرغم أن الطاقة تعتبـر أداة واعدة للسياسة الخارجية الروسية يمكن توظيفها سياسياً إذا أرادت القيادة الروسـية ذلـك إلا أنه حتى الآن لا توجد أى مؤشرات لرغبة روسيا في ذلك.

ويظل نمو النفوذ الروسي في سوق الطاقة العالمي وصعودها لتـصبح عملاقـاً فـي هـذا المجال أمراً يضيف دون شك إلى القدرات الشاملة والمكانة الدولية لروسـيا، ويعـزز مكانتهـا كأحد الدول "الفاعلة والمؤثرة" دولياً التي لا يمكن تجاوزها. وقد أثبتت أزمة أوسـيتيا الجنوبيـة عام ٢٠٠٨ ذلك، حيث عكست مدى احترام الاتحاد الأوروبي للمصالح الروسـية بـالنظر إلـى المصالح الإستراتيجية التي تربط الطرفين في ضوء ملف الطاقة.

إن أحد أهم أدوات التأثير في عالم الغد هو سلاح الطاقة، وعلـى مـصر الاسـتفادة مـن التجربة الروسية في هذا المجال ليس فقط فيما يتعلق بإدارة هذا القطاع الهام، وتنمية صـادراتها من النفط والغاز؛ ولكن، وهو الأهم، تنمية الاستثمارات المشتركة والـشراكة مـع دول الجـوار الإفريقية والعربية. ولاشك أن مصر تمتلك المقومات والكوادر البشرية والخبرة التـي تؤهلهـا لذلك.

الهوامش

١. لويس جيوستى، تقويم المنافسة من قبل المنتجين الرئيسيين من خارج مجلس التعاون لدول الخليج العربية: إيران وروسيا وفنزويلا، في **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة**، (أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، ٢٠٠٨، ص. ٨٥.

٢. أنديرز أسلوند، **كيف تحولت روسيا لاقتصاد السوق**؟، ترجمة: محمد جمال إمام، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر)، ١٩٩٧.

٣. Jonathan B. Stein, **The Soviet Bloc Energy and Western Security**, (Toronto: LexingtonBooks), 1983.

٤. Alexandar Todorev, The Energy Dialogue Between Russia and the United States, **World Affairs**, vol.12, no.4, Winter 2008.

٥. Svetlana Tsalik, **Caspian Oil Windfalls: Who Will Benefit?**, (New York: the Open Society Institute), 2003.

٦. The Northeast Asia Energy and Environmental Cooperation: Russian Approach, **NIRA**, vol..13, no.1, 2000.

٧. Brenda Shaffer, **Partners in Need: The Strategic Relationship of Russia and Iran**, (Washington: Washington Institute for Near East Policy), 2001, pp.48-53.

٨. Russia and the Moslem world, (Moscow: Russian Academy of Sciences Institute for Scientific Information in Social Sciences, Institute of Oriental Studies), 2005.

٩. **The Economist**, April 14th, 2007, pp. 27-28.

١٠. وكالة أنباء نوفوستي الروسية.